

Distr.: General
27 December 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

تتشرف إسبانيا والمملكة المتحدة، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء
غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، بأن تحيلا طيه مذكرة توجز وقائع الاجتماع المعقود
في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن المرأة والسلام والأمن في مالي (انظر المرفق).
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارزون

السفير

الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماثيو رايكروفت

السفير

الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن

موجز وقائع اجتماع المتابعة بشأن مالي الذي عقد في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الأمن وممثلو الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وكان مقدّمو الإحاطات الرئيسيون هم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف، ونائب الممثل الخاص للأمين العام، كوين دافيدسي، والممثل القطري لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مالي، يرافقه كبار موظفي البعثة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة.

ولاحظت البعثة أن المرأة لا تزال غائبة إلى حد كبير عن آليات تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وأن الاستثناء الوحيد هو لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وليس هناك سوى امرأة واحدة من بين الأعضاء الماليين البالغ عددهم ٦٢ عضواً في لجنة متابعة الاتفاق ولجانها الفرعية التي تتألف من ممثلين عن الأطراف الموقعة. كما أن تمثيل المرأة بين أعضاء الوساطة الدولية في لجنة المتابعة متدنٍ جداً. ولقد أحرز مزيد من التقدم من جانب اللجنة التي باشرت عملها وضمّت ست نساء من بين أعضائها البالغ عددهم ٢٤ عضواً. وسجّل عدد النساء في الحكومة زيادة طفيفة في آخر تعديل وزارى.

وفي الاجتماعات مع حكومة مالي، واصلت البعثة الدعوة إلى تخصيص حصة بنسبة ٣٠ في المائة للنساء في هيئات صنع القرار. ومن المأمول إقرار مرسوم بشأن قانون تعزيز المساواة بين الجنسين الصادر في نهاية عام ٢٠١٥ في الوقت المناسب لكي ينعكس أثره على الانتخابات المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وفي إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية، واصلت منظمات المجتمع المدني النسائية الضغط من أجل تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في جميع المؤسسات المعنية وتخصيص نسبة ١٥ في المائة من مجموع التمويل في مرحلة ما بعد النزاع لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقدّمت العديد من الجهات المانحة مساهمات في الآونة الأخيرة لتنفيذ هذه الخطة، وأنشأت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فريق تنسيق لتدريب القوات المالية في مجال حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، تشارك فيه العديد من الجهات الفاعلة الدولية. وتبرز الحاجة إلى مواصلة

الاعتراف بدور المرأة وقدرتها كعنصر فاعل في مجالي نزع السلاح والتسريح وفي منع نشوب النزاعات والتطرف المصحوب بالعنف.

ورداً على الأسئلة التي طرحها أعضاء مجلس الأمن، أضاف المشاركون من باماكو ونيويورك النقاط التالية:

- **قدرة البعثة** - تضمُّ البعثة حالياً خمسة موظفين يتناول عملهم العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ولكن هذه القدرة غير كافية لتناول كافة جوانب هذه المسألة بصورة وافية، بما في ذلك الاتصال بالجماعات المسلحة، وتقديم الدعم إلى الحكومة، وتوفير الدعم القانوني إلى الجيش المالي. وثلاث من أصل سبع وظائف في وحدة الشؤون الجنسانية شاغرة؛ ويتعين ملء هذه الوظائف لكفالة تنفيذ سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإضفاء طابع مؤسسي عليها داخل البعثة.
- **التوازن بين الجنسين داخل البعثة** - لدى البعثة واحد من أدنى معدلات التوازن بين الجنسين بين بعثات حفظ السلام. وثمة حاجة إلى مضاعفة جهود الدعوة في المفاوضات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وإعطاء الأولوية للمرأة في الوظائف العليا داخل البعثة، لأن التوازن بين الجنسين سجل انخفاضاً سواء على مستوى العنصر العسكري أو العنصر المدني.
- **الدور القيادي للمرأة داخل البعثة** - رحَّب المشاركون في الاجتماع بكون جائزة داعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين قد منحت للرائدة عائشة عثمان إيساكا (النيجر)، في مناسبة مؤتمر وزراء الدفاع عن حفظ السلام، التي عقدت في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ولقد منحت الرائدة إيساكا الجائزة تقديراً لجهودها من أجل تعزيز المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي التواصل مع النساء على صعيد المجتمعات المحلية في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعيين امرأة رئيسة للمكتب الميداني للبعثة في موبتي.
- **العنف الجنسي المتصل بالنزاع** - في أعقاب زيارة الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، سيصدر بيان مشترك مع الحكومة يجري التفاوض بشأنه. ولقد أصدرت أيضاً الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي تشكل جزءاً من الائتلاف بياناً انفرادياً بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأوصت الأمانة العامة بأن يستمرَّ فريق الخبراء غير الرسمي في إبقاء مالي على جدول الأعمال وبأن ينظر في توجيه رسالة إلى النظراء الماليين للنهوض بتمثيل المرأة في مؤسسات

صنع القرار الرئيسية التي أنشئت بغية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة، وتشجيع مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكفل مجلس الأمن بأن تتوافر القدرات والخبرات اللازمة لمعالجة القضايا الجنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة لدى اللجنة العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وشكر الرئيس المشاركان البعثة على مشاركتها معلومات مفصلة بشأن التطورات في الأشهر الستة الماضية وذكر أنهما يشعران بالتفاؤل بعد الاطلاع على تفاني البعثة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وخطّة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.